

الركن المعنوي الجريمة صورتين صورة القصد الجنائي وتكون بصدقه متى كانت إرادة الفاعل واعية وبقصد وبريد إحداث النتيجة المجرمة قانوناً، وصورة الخطأ الجنائي وتكون بصدقها متى كانت إرادة الفاعل مهملة في ارتكاب النشاط المادي وغير قاصدة لتحقيق النتيجة المجرمة قانوناً.

١- القصد الجنائي أو القصد الجرمي (العمد) : وترك مهمة تعريفه للفقه، لقد عرف الفقه القصد الجنائي بأنه انصراف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبه القانون. من خلال هذه التعريف تلاحظ أنه القيام القصد الجنائي لا بد من توافر عنصرين هما: اتجاه إرادة الجنائي ارتكاب الجريمة. الإرادة هي قوة داخلية نفسية تحكم في سلوك الإنسان وتوجهه، هي القوة المسيطرة والموجهة للسلوك المادي نحو تحقيق نتيجة محضورة قانوناً. انقسم الفقه إلى نظريتين:

١-١- نظرية الإرادة في القصد يعتبر القصد الجنائي بحسب هذه النظرية أنه لا بد من اتجاه إرادة الجنائي إلى ارتكاب الفعل المعاقب عليه، وكذلك تحقيق النتيجة المقصودة إلى ارتكاب ذلك الفعل فلا يكفي توقيع الجنائي أو تصوره للنتيجة المترتبة، بل لا بد أن يزيد الجنائي هذه النتيجة كاثر حقيقى و مباشرة لفعله، وفادها أن إرادة الجنائي في التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة وهي مظهر تصميمه الإجرامي سواء تحققت إرادة الجنائي إلى ارتكاب ٧٧ الفعل ولا أهمية أن تكون النتيجة متوقعة أو محتملة الوقع، العمدية والجرائم الغير عمدية وهي حالة نفسية تجعل من مرتكب الجريمة عالماً بجميع أركانها وعناصرها وفق لما حدده ورسمه المشرع في النص الجنائي أو النموذج القانوني الجريمة، أو الحق أو المصلحة المتعدي عليها من أهم العناصر الواجبة لقيام الجريمة، وإن كل جهل بهذه الأشياء يجعل من العلم منتقياً وتنتفى بذلك القصد الجنائي أي أنه يشكل جريمة من جرائم قانون العقوبات كما يجب أن يعلم بزمان ومكان ارتكاب الجريمة، لأنه متى كان هذين العنصرين من العناصر المكونة للجريمة كجريمة التجمهر في مكان عام أو جريمة السكر العلني في مكان عام. كما يجب أيضاً العلم بظروف المتطلبة قانوناً في جاني أو المجنى عليه، كالعلم بحمل المرأة أو افتراض حملها في جريمة الاجهاض، والعلم بصفة الموظف في جريمة الرشوة والعلم بالمرأة المتزوجة في جريمة الزنا ٢-١- الواقع التي لا يتغير العلم بها من أهم العناصر أو الواقع التي لا يتشرط العلم بها القيام هذا العنصر من القصد الجنائي، هي كل المسائل والعناصر التي تخرج عن نطاق تكوين أركان الجريمة. بـ / صور القصد الجنائي: بعد أن عرفنا العناصر التي يتكون منها القصد الجنائي المتمثلة في العلم والإرادة، يتخذ القصد الجنائي عدة صور فقد يكون عاماً أو خاصاً، وقد يكون مباشراً أو احتمالياً وقد يكون محدوداً وغير محدوداً. بـ -١- القصد العام والقصد الخاص : يقسم فقهاء القانون الجنائي القصد الجنائي عدة تقسيمات من بينها إلى قصد عام وخاصة -١- القصد العام هو القصد المطلوب في كل الجرائم العمدية، ٢- القصد الخاص إلى جانب القصد العام قد يتشرط القانون في بعض الجرائم توافر الباущ على ارتكاب الجريمة حتى يقوم القصد الجنائي ومثال ذلك المادة ٣١٦ التي تتعلق بجناية تزوير المحررات الرسمية والعمومية، فلقيام هذه الجريمة لا بد من توافر القصد الخاص لدى الجنائي الذي يتمثل في استعمال المحرر المزور، جـ القصد المباشر والقصد الاحتمالي : ويستند هذا التقسيم إلى مدى اتجاه الإرادة إلى تحقيق النتيجة والرغبة فيها. -١- القصد المباشر ويكون عندما تتجه إرادة الجنائي لارتكاب الجريمة التي أرداها بكل عناصرها إلى تحقيق نتيجة معينة مثل جريمة القتل فالقصد المباشر هنا هو إزهاق الروح -٢- القصد الاحتمالي (غير المباشر): وهو عندما يتوقع الجنائي إمكانية حدوث نتيجة ما بارتكابه سلوك. مجرم دون أن يكون متاكداً من حدوث النتيجة. لذلك يقوم القصد الاحتمالي عندما يرتكب الجنائي الفعل الإجرامي وتحقق نتيجة أشد من تلك. دـ القصد المحدود والقصد الغير محدود : -١- القصد المحدود وتكون فيه لما يحدد الجنائي بثقة موضوع جريمته ويحدد ويحصر النتائج المراد تحقيقها من خلالها. -٣- القصد الغير محدود وهو عندما تتجه إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة ولكن تتحقق نتائج يستحيل على الجنائي تقديرها مثل وضع الجنائي قبلة في مكان عمومي ثانياً الخطأ الجنائي الركن المعنوي للجريمة الغير عمدية) إن الجرائم إما أن تكون عمدية تقوم بتوافر القصد الجنائي وهو الأصل، وإما غير عمدية تقوم بمجرد توافر الخطأ الجنائي. ١- مفهوم الخطأ وأساس العقاب عليه :

١- مفهوم الخطأ الجنائي : لم يعرف المشرع خطأ الجنائي غير العمدي تاركاً المهمة للفقه الذي عرف الخطأ بأنه إخلال بالتزام عام يفرضه المشرع على الأفراد كالالتزام بالحيطة والحذر فيما يباشر فيه من نشاط، ٢- أساس العقاب على الخطأ : الخطأ على خلاف القصد الجنائي لا بعد سبباً عاماً القيام المسؤولية الجنائية، بل يعتبر سبباً خاصاً لقيامها في جرائم معينة بذاتها، ٣- عناصر الخطأ وصوره :

١- عناصر الخطأ : حيث أن موقف الجنائي من العلم بصلاحية النشاط الإحداث النتيجة. الحالة الأولى: انتقاء العلم كليه هو أن الجنائي لا يتوقع فيه الجنائي حدوث النتيجة وليس في مقدوره توقعها، الحالة الثانية: التقاء علم الجنائي بصلاحية سلوكه لإحداث النتيجة مع إمكانية توقعها: ترك الأم مما أمامه أطفالها مما يمكن أن يأخذه أحدهم. الحالة الثالثة فتتمثل في توفر علم الجنائي بصلاحية سلوكه الإجرامي في إحداث النتيجة في أدنى درجات العلم، ٣- عنصر الإرادة:

إن السلوك الذي يقوم به الشخص في الجرائم غير العمدية يبقى سلوكاً إرادياً، ولكن لم يرد تحقيق النتيجة التي ترتبت وهو ما يميز الخطأ عن العمد. 4 عنصر الانحراف ونقصد به هو إثبات أن السلوك المنحرف هو الذي سبب النتيجة الضارة كما يجب أن يثبت بأن سلوكه يشكل السلوك المنحرف. ثالثاً - صور الخطأ الجنائي : لقد تعددت صور الخطأ الغير العدمي، وهذا ما تستخلصه من بعض مواد قانون العقوبات وعلى سبيل المثال نجد نفس المادة 288 من قع على ما يلي: « كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونته أو عدم احتياطه أو عدم انتباذه أو إهماله أو عدم مراعاته الأنظمة، وتمثل صور الخطأ الغير العدمي فيما يلي: ومن أمثلتها وهي كان يقوم صياد بعملية الاصطياد في مكان أهل بالسكان فيصيب أحد الماردة. ب - عدم الاحتياط وهو قيام الجاني بسلوك إيجابي وهو مدرك مدى خطورة هذا السلوك وما قد يترب عليه من نتائج ضارة، إلا أنه لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع النتيجة من الوقع، د عدم مراعاة الأنظمة واللوائح ويقصد بالأنظمة جميع النصوص الوقائية التي تستهدف منع وقوع الجريمة أي نتيجة الجريمة الغير العدمية ويدخل في هذه النصوص كل ما تصدره الجهات الإدارية